- كيفية التعامل مع البيبوغرافيا:

إذا كان القانوني من أكبر المستهلكين للوثائق، فمن البديهي أن طالب القانون يتمرن منذ نشأته على التعامل مع الوثائق و النصوص القانونية بما فيها المواد و الأحكام و الدراسات فقهية و النظريات قانونية مثلا.

1. كيف نستكشف و نستغل مصادر الوثائق ressources documentaires؟

إن البحث البيبليوغرافي يشكل مظهرا أساسسيا من مظاهر العمل الشخصي و التكوين الذاتي من الأوجه التالية:

- فهو يكمل و يعمق المعارف المكتسبة.
- وهو أساس العمل و الإجتهاد الشخصي سواء تعلق الأمر بعرض أو بإعداد ملف أو فيما بعد بإنجاز دراسة أو بحث أو إعداد رسالة أو أطروحة.
- وهو وسيلة لممارسة مهنية ناجحة كأن يؤهلنا لنكون قضاة أو محامين أو باحثين ناجحين أو أن نتقن أيه مهنة متصلة بالقانون.

وعلى هذا الأساس ينبغي أن تعطى العناية الفائقة للبحث البيبليوغرافي.

2– جرد المصادر البيبليوغرافية:

نطرح التساؤل التالي: كيف يتعامل الطلبة عادة مع المراجع؟

إن البحث البيوغرافي ليس قابلا للتوجيه لأن ما ينبغي أن يوجه الطالب هو فضوله العلمي من خلال النقاط و الأفكار التي قد يجدها والتي تكون بحاجة إلى التعميق و التوسيع. ولهذا فإننا نعني بالجرد لا تلك العملية السريعة للبحث عن الكتب بل نعني بها اكتشاف المعبر الحقيقي للمعطيات البيبليوغرافية وجرد المعطيات سيعرض الطلبة على أهم الدراسات و البحوث وعلى دور النشر التي تداولت الموضوعات، وكل هذه

البيانات تزيد من نباهة الطالب و إدراكه لسبل الإسترشاد بالمعلومات العلمية و تعميق بحثه القانوني.

وبهذا الصدد فإن الباحث معني باستظهار حدود بحثه و بيان قيمته من خلال استعراض ملامح الإضافات العلمية التي قدّمها بحثه دون تلك الدراسات السابقة التي أغفلت هذه الإضافات ولم تتطرق إليها.

وتظهر أهمية استطلاع الدراسات السابقة في جوانب عدة منها:

1-توضيح و شرح خلفية موضوع البحث.

2-وضع البحث في إطاره الصحيح و في موقعه المناسب بالنسبة للبحوث الأخرى.

3- تجنب الأخطاء و المشاكل التي تعرضت لها البحوث السابقة.

4-عدم التكرار غير المفيد وعدم إضاعة الجهود في دراسة مواضيع بحثت بشكل جيد في دراسات سابقة.

3- المراجع:(les références)

وتعرف أيضا بالمصادر الثانوية أو غير الأصلية أو غير المباشرة، وهي الوثائق العلمية التي تنقل عن المصادر الأصلية و تحيل عليها و تستند إليها. أو هي التي تعتمد في مادتها العلمية أساسا على المصادر فتتعرض لها بالتحليل أو النقد أو التعليق أو التلخيص. أو هي كل وثيقة علمية تتطرق إلى موضوع البحث فتعالجه جزئيا أو تخدمه عرضيا، بصورة غير مباشرة أو أصلية بخلاف المصدر الأصلي.

فمثلا: إذا كان موضوع البحث أحكام عقد البيع في القانون المدني، فإن كتب النظرية العامة للإلتزامات و النظرية العامة للعقود تعتبر مراجع بالنسبة لهذا الموضوع، و **تعتبر مصادرا له الكتب والدراسات التي تتناول تحديدا عقد البيع في القانون المدني**.

وعليه فإن مراجع البحث القانوني قد تختلف أشكالها المادية: كالكتب و المؤلفات القانونية الأكاديمية العامة في فروع القانون المختلفة، الأطروحات، الرسائل والمذكرات العلمية الأكاديمية، المقالات و الأبحاث العلمية المتخصصة...كل ذلك يمكنه أن يكون بالنسبة إلى البحث في العلوم القانونية مصدرا ثانويا(مرجعا) لا مصدرا رئيسيا (مصدرا).

طبقا لما تقدم، يمكننا التفرقة بين ما هو مصدر و ما هو مرجع استنادا إلى معيارين: المعيار التاريخي بالنظر إلى تاريخية الوثيقة العلمية وسبق تأليفها، وعدم استنادها إلى أسانيد و إحالات علمية، و المعيار العلمي أو الموضوعي (وهو الأهم) بالنظر إلى الإرتباط العلمي للوثيقة العلمية بموضوع البحث مداه وقيمته، و أوجه استفادة الباحث منها في إعداد بحثه، **مع ملاحظة أن هذه التفرقة بين ماهو مصدر و ما هو مرجع تظل تفرقة نسبية**.

لذلك فإن تجميع مصادر و مراجع البحث و الإنجاز البيبليوغرافي للبحث ليس بالأمر الهين، وقد يتطلب من الباحث جهدا ووقتا و تبقى قائمة المصادر والمراجع تسجيلا أوليا قابلا للتعديل باستبعاد بعضها أو إضافة أخرى.

ويساعد على ذلك كله قرائتها و الإطلاع على مضامينها وفق مستويات القراءة العلمية البحثية وشروطها. بالتالي فإن من المهم أن يكون الباحث جادا ومتفانيا في تجميع أكبر قدر ممكن من المصادر و المراجع فمجرد استشعاره أن وثيقة علمية تتصل بموضوع بحثه ولو عرضيا أو جزئيا أو بصورة غير مباشرة تعين عليه لزاما أن يسجلها ويدرجها في قائمة مراجع البحث.

بالتالي تكتسي الكتب في مجال الدراسات أهمية بالغة في مجال البحث العلمي لأنها تعطي معلومات عامة أو قواعد عامة حول تخصص معين، وبذلك فهي تمهد للدراسات الأكثر عمقا فالباحث لا يتصور منطقيا أن يبحث في جزئية معينة إلا إذا أحاطها بقواعدها العامة وهو لا يحيط بها إلا إذا رجع إلى الكتب الجامعية المتخصصة أو ما يقوم مقامها.